نشرة صندوق النقد الدولي

برنامج عمل الصندوق

برنامج عمل الصندوق يهدف إلى رفع النمو العالمي ومعالجة المخاطر الجديدة

نشرة الصندوق الإلكترونية

٢٥ يونيو ٢٠١٥

مجموعة من القرويين في مالي: برنامج عمل الصندوق يتضمن أبحاثا بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وغير ذلك من القضايا العالمية (الصورة: Mauricio Abreu/Corbis)

- من أهم الأولويات تعزيز النمو العالمي – الفعلي والممكن
- تظل معالجة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي من التحديات المهمة
- برنامج العمل يؤكد التعاون متعدد الأطراف بشأن القضايا المتقاطعة

نشر صندوق النقد الدولي برنامج عمل جديد يستهدف تخفيض المخاطر ومعالجة التحديات العالمية الناشئة للمساهمة في تعزيز النمو الفعلي والممكن.

يصدر برنامج العمل مرتين سنويا ويخضع للنقاش في المجلس التنفيذي للصندوق. ويبني البرنامج على أولويات السياسة المحددة في جدول أعمال السياسات العالمية الذي قدمته السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، أثناء اجتماعات الربيع في إبريل الماضي. وهناك عدة قضايا متعددة الأطراف يسلط عليها البرنامج الضوء، ومنها جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ والطرق الممكنة لتعزيز النظام النقدي الدولي.

وفي هذا الصدد، تحدث السيد سيدارث تيواري، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق، إلى نشرة الصندوق الإلكترونية عن أهم أولويات الصندوق في الشهور القادمة.

النشرة الإلكترونية: **أكد الصندوق أهمية زيادة النمو العالمي. فكيف سيمكنه البناء على الجهود المبذولة لمساعدة البلدان على وضع سياسات المالية العامة الداعمة للنمو؟**

السيد تيواري: النمو العالمي غير متوازن ولا يزال أضعف من أن يولد فرص العمل اللازمة لأكثر من ٢٠٠ مليون نسمة لا يزالون عاطلين عن العمل بعد مرور سبع سنوات على وقوع الأزمة المالية العالمية. فنحن نحتاج إلى سياسات للمالية العامة تكون مواتية للنمو – يحكمها إطار موثوق للسياسات – للعمل على تحقيق تعافٍ دائم، مع اتخاذ خطوات لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.

وللمساهمة في تحقيق ذلك، سيساعد الصندوق البلدان الأعضاء في وضع سياسات للمالية العامة تدعم كلا من النمو قصير الأجل وطويل الأجل، عن طريق استخدام مزيج من المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية والتدريب.

ومن أمثلة ذلك دراسة قيد الإصدار عن *سياسة المالية العامة والنمو طويل الأجل*، وهي تبحث الروابط بين الإنفاق والإصلاحات على جانب الإيرادات والنمو طويل الأجل، والدراسة التي صدرت قريبا عن *تعزيز كفاءة الاستثمار العام* وتبحث السبل الممكنة لإصلاح أطر الاستثمار العام لتعظيم أثر الاستثمار على النمو مع ضمان كفاءة استخدام الموارد العامة.

ونعتزم إصدار تقرير في أكتوبر القادم بالاشتراك مع "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" والأمم المتحدة والبنك الدولي حول كفاءة استخدام حوافز الاستثمار الضريبية في البلدان منخفضة الدخل. وفي العام القادم، سنقوم أيضا بإجراء تقييم للاتجاهات العامة ونستخلص دروسا بشأن سياسات الإنفاق العام على تعويضات العاملين وتوظيف العمالة وننظر نظرة أقرب إلى ركائز المالية العامة وأطر سياسات المالية العامة.

النشرة الإلكترونية: **ما الجهود الأخرى التي يعتزم الصندوق القيام بها لمساعدة البلدان على إجراء الإصلاحات الهيكلية المهمة؟**

السيد تيواري: أهمية الإصلاحات الهيكلية – أي التغيرات في السياسات أو المؤسسات التي تؤثر في كفاءة الأداء الاقتصادي – هي قاسم مشترك نسمع عنه من كثير من البلدان. فالبعض ينبغي أن يعيد النمو إلى مساره الطبيعي بعد الأزمة، والبعض الآخر ينبغي أن يركز على تجنب انخفاض الناتج الممكن. وباختصار، الكل ينبغي أن يتجنب الانزلاق إلى نمو "باهت جديد".

ولمساعدة بلداننا الأعضاء بصورة أفضل، عززنا تحليلاتنا للقضايا الهيكلية ونخطط لعمل المزيد حتى ندخل هذه التحليلات في جهودنا لدعم البلدان الأعضاء. وسوف نبحث في تقريرنا الذي يحمل عنوان *الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء*، والمقرر صدوره في سبتمبر القادم، السبل الممكنة لتعميق عمل الصندوق في هذا المجال.

وبعض العمل سوف يُعنى بكل منطقة على حدة. وفي هذا السياق، سيصدر قريبا تقرير يبحث سياسات تعزيز النمو الممكن في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بينما ستركز أبحاث أخرى على إطار حوكمة الإصلاحات الهيكلية لدى الاتحاد الأوروبي.

وسنركز أيضا على أنواع معينة من الإصلاح – مثل أثر تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، أو الروابط بين توسيع نطاق الخدمات المالية والنمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على تعميق فهمنا لعدم المساواة، ونوع الجنس، وتسعير الطاقة، وتغير المناخ، وسوف نتناول هذه الموضوعات حيثما كان ذلك ملائما في سياق تقييماتنا السنوية لاقتصادات البلدان الأعضاء.

النشرة الإلكترونية: **زادت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في الشهور الأخيرة. فكيف يعالج برنامج العمل هذه القضية؟**

السيد تيواري: أحد التحديات أمام كثير من بلداننا الأعضاء هو إدارة عملية التعميق المالي – أي توسيع نطاق أسواق الائتمان المصرفي والأسواق المالية – وهي مفيدة للنمو بالتأكيد ولكنها قد تنطوي على مخاطر تهدد الاستقرار المالي. ومساعدة البلدان على النجاح في تحقيق هذا الهدف تشكل أولوية قصوى. ونعتزم التعمق في تحليلاتنا للروابط بين القطاع المالي والاقتصاد بشكل عام، وتحسين فهمنا للتعميق المالي والتوسع في إتاحة الخدمات المالية، وتعزيز مشورتنا بشأن السياسات. وقد بدأ إدخال هذه الجهود في أعمال الفحص المنتظم لسلامة اقتصادات بلداننا الأعضاء.

ولا يزال تقديم المشورة بشأن السياسات الاحترازية الكلية – أي الإرشادات المعنية بالتنظيم المالي لتخفيف حدة المخاطر التي تواجه النظام المالي – يشكل أولوية أيضا في مختلف البلدان الأعضاء.

النشرة الإلكترونية: **كيف سيتمكن الصندوق من تعزيز الإطار المستخدم في مساعدة البلدان التي تعاني من مستويات الدين المرتفعة؟**

السيد تيواري: الحفاظ على سلامة أوضاع المالية العامة – بما في ذلك الاحتفاظ بالدين العام في حدود يمكن التعامل معها – هو أمر ضروري لتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي وإتاحة حيز للتصرف أمام السياسات على مدار الدورة الاقتصادية. وهناك عدة بنود من المخطط استخدامها لتقييم استمرارية القدرة على تحمل الديون ومعالجة حالات المديونية الحرجة. وسوف تستعرض دراسة بعنوان *"مواطن الضعف الناشئة عن الديون في البلدان منخفضة الدخل – المشهد المتغير"* التطورات في ديون البلدان منخفضة الدخل، مع محاولة تحديد مواطن الضعف التي تهدد استمرارية قدرتها على تحمل الديون.

وبالنسبة لجهودنا الجارية في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية، أعددنا دراسة تقترح إجراء تعديلات على إطارنا الذي يحكم الاستخدام الاستثنائي لقروض الصندوق – أي عندما نقرض البلدان مبالغ تتجاوز حدودنا العادية. وسوف يناقش المجلس التنفيذي هذه الدراسة في وقت لاحق من العام الجاري. وخلال الشهور القليلة القادمة، سنجري حصرا للتقدم المحرز في إدراج البنود التعاقدية المعززة ضمن إصدارات السندات السيادية الدولية.

ونعتزم أيضا تقييم مدى فعالية سياستنا بشأن الإقراض في وجود متأخرات – أي عندما لا يؤدي البلد المعني مدفوعات ديونه لدائنين آخرين – في ضوء التجارب الأخيرة وزيادة التنوع في قاعدة الدائنين الرسميين.

النشرة الإلكترونية: **كيف ترى دور الصندوق في تشكيل جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟**

السيد تيواري: يمثل العام الجاري فرصة غير مسبوقة يستطيع من خلالها المجتمع العالمي تشكيل جدول أعمال التنمية العالمية للمستقبل. وسيساهم الصندوق فيما يتعلق بمجالات اختصاصه وستمثله السيدة المدير العام في مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة.

وسيناقش المجلس التنفيذي في شهر يوليو القادم دراسة بعنوان *"إعادة النظر في توافق آراء مونتيري"* تتناول موقف الصندوق من قضايا السياسات المحورية لوضع إطار تمويلي قابل للاستمرار بما يحقق للبلدان أهدافها الإنمائية. وتحدد الدراسة أيضا المجالات التي يمكن أن نكثف المشاركة فيها لدعم جهود البلدان النامية.

ومن المقرر أيضا أن إصدار دراسة حول *"تعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان النامية"* تقترح سبلا للتوسع في إتاحة الاستفادة من التمويل الميسر لأفقر بلداننا الأعضاء في حدود الموارد المالية المتوافرة في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، وتعزيز الدعم المقدم للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية أو الصراعات.

النشرة الإلكترونية: **ما العمل المخطط بشأن تعزيز النظام النقدي الدولي؟**

السيد تيواري: النظام النقدي الدولي يمر بمرحلة انتقالية، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكي تتم مواءمته مع تحديات اليوم. ورغم التقدم المحرز منذ الأزمة العالمية، فلا تزال هناك تساؤلات حول مدى صلابة النظام. ولذلك، نجري حاليا دراسة بعنوان "تقوية النظام النقدي الدولي – حصر لما سبق واستشراف للقادم"، تصدر في أكتوبر ٢٠١٥، وتحدد المجالات الممكنة لمزيد من الجهود.

وفي شهر نوفمبر، سنجري أيضا *"مراجعة تقييم حقوق السحب الخاصة"*، وهي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق والأصل الاحتياطي الذي تحتفظ به بلداننا الأعضاء. ويتم في هذه المراجعة – التي تُجرى مرة كل خمس سنوات – تقييم العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة (التي تضم حاليا اليورو، والين الياباني، والجنيه الإسترليني، والدولار الأمريكي). وتتسم هذه المراجعة بأهمية خاصة لأنها ستنظر فيما إذا كان اليوان الصيني مستوفيا لمعايير الإدراج في هذه السلة.

روابط ذات صلة:

طالع برنامج العمل

طالع جدول أعمال السياسات العالمية

السيدة لاغارد تتحدث عن رفع النمو

آخر التوقعات لآفاق الاقتصاد العالمي